

التَّعْلِيلُ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ (نظرة في أصول اللُّغَةِ)

د.حسن عبد الغني الأسدي
م.م.سناء علي حسين الحمداني
(جامعة كربلاء – كلية التربية)

ملخص البحث:

اقترن تطور الدرس النحوي بالتوجه نحو التعليل وبرز ذلك واضحا في درس الخليل وهو تعليل مؤسس على أصالة الخليل في كيفية فهمه للتراكيب النحوية. ويمكن أن نسم منهجه ومنهج تلميذه سيوييه بالمنهج التفسيري، وتظهر حقبة الزجاجي وابن جني ميلا نحو الإيغال في التعليل بالتوجه نحو التصنيف في العلل، فبرزت التعليل على وفق درجة مراحل الدراسة من التعليمية، إلى العلل الجدلية التي ضاق بها ذرعا ابن مضاء القرطبي، ولكن صرخته تلك لم تلق أذنا صاغية، ولم تكن ليلتفت إليها إلا في ظل المنهج الوصفي المعاصر الذي انحسر هو الآخر.

Summary

The justification of linguistic phenomena has occupied an ample space from the applied studies of the grammatical subject in that it has become one of the pillars of the approach followed by the Grammarians and made it one of the four bases of analogy. The linguistic justification is deemed a part of the theoretical from reached by the grammatical Arabic thinking .

The earlier scholars of Arabic has greatly been interested in justification as the basis in linguistic analysis this view is also shared by the latter scholars. The connection of justification with the grammatical study may help to say That there is a human need for this aspect to understand the grammatical phenomenon which has been employed to be a key part of the educational lesson.

المقدمة //

من الطبيعي أن يتساءل الإنسان عن أسباب الظواهر التي ترتبط بحياته وبما يدور حوله، وشمل هذا التساؤل فيما شمل جانبا مهماً من جوانب حياة هذا الإنسان ألا وهو اللغة، تلك التي تعد من أبرز خصائص الإنسان واهم ميزاته فكانت اللغة وسيلته المتلى في التواصل مع أفراد جنسه من بين بقية النظم التواصلية الأخرى كالنصية والعقد والكتابة (الخط) وغير ذلك، فباللغة استطاع الإنسان نقل خبراته الخاصة إلى غيره ومن ثم ورتتها الأجيال اللاحقة ومن الطبيعي أن يتساءل عن لغته (اعني به الكلام بحسب مفهوم دي سوسير) .

وأن يتساءل عن أنماطها وخصائصها التركيبية (وهي التي يدور حولها التعليل في بحثنا هذا) . وهو ما تعارف عليه النحويون باصطلاح (التعليل النحوي) . فلم أعربت كلمات وبنيت أخرى ؟ ولم كان كلُّ من الفاعل والمبتدأ والخبر مرفوعاً، وغيرها منصوباً، وبعضها مجروراً؟ ومن الطبيعي القول انته ينبغي لهذا التساؤل أن يُشبع ويجاب عنه إجابات شافية، وسواء وقَّ النحويون إلى هذه الإجابات أم لا، فليس ذلك محور العقد، بل إن المحور هو دخول ذلك التعليل بوصفه جزءاً من الإطار التنظيري الذي وصل إليه التفكير النحوي العربي.

وقد وجدت مؤلفات أفردت للوقوف على الأسس الأولى (الأصول) لهذا التفكير، ونحاول في هذا البحث إظهار بعض منها - إن شاء الله تعالى- بالعودة إلى الكتب الأولى في التأليف النحوي .

نقول إنَّ تعليل الظواهر النحوية شغل -على ما يبدو- مكاناً فسيحاً من الدراسات التطبيقية للمادة النحوية ، قبل أن يشغل ذلك المكان من الدراسات التنظيرية، بمعنى آخر إنَّ المتقدمين من أئمة العربية قد اهتموا اهتماماً واسعاً بالتعليل وهو الأساس في التحليل النحوي وشاركهم في ذلك المتأخرون ولاسيما عند من ألف في الأصول النحوية على ما بين الفريقين من اختلاف منهجي في تناول الموضوع -على ما سيتضح من خلال البحث- يرتبط الكلام من التعليل النحوي بالكلام عن أول متكلم فيه وهو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى (ت ١١٧هـ) وقد ذكر ابن سلام (٢٣١هـ) انه " كان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل" (i) يعني إن الكلام عن العلل كان متقدماً جداً انه في مدة سابقة لعصر هذا الرجل الذي عمل على تعميقها في الدرس النحوي ، فكان سابقاً غيره في ذلك .

غير أن نحو الحضرمي لم يصل إلينا فنتبين وصف ابن سلام له؛ الأمر الذي جعل أحقُّ بهذا القول الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) فيمكن أن نعدّه أول من بسط القول في العلل النحوية (ii)، وحسبنا كتاب سيوييه فإنّه احتوى من تعليقات

الخليل الشيء الكثير؛ ويبدو أن ميله للتعليل كان بارزاً عنده بوضوح من دون سواه فاسترعى أنظار بعض معاصريه فسأله عن علته تلك من أين أتى بها (وسنقف على إجابته فيما بعد).
ويبدو أن سيويوه (ت ١٨٠ هـ) لم يكن ليضيع فرصة الأخذ عن الخليل فكان دؤوباً في أن يسأله عن كثير من المشكلات مما لم يضع لها النحاة حلاً، كما أن سيويوه قد استفاد من تجربة أستاذه الخليل وبقيته أسأته فوضع كثيراً من التعليلات النحوية لم يجد لأحد منها قولاً أو لتلك التي رأى فيها رأياً آخر.
على أننا ههنا نلاحظ ارتباط التعليل بنشأة الدراسة النحوية ما يساعد ذلك على القول بالحاجة الإنسانية لهذا الجانب على فهم الظاهرة النحوية الذي وظف فيما بعد ليكون جانباً مهماً من جوانب الدرس التعليمي .

التمهيد: مفهوم التعليل

العلّة والتعليل لغة :

من المعاني التي ترد لهذه المادة ، واشتقاقاتها أن " العَلَلُ: الشَّرْبَةُ الثانية،... والأُمُّ تُعَلَّلُ الصَّبِيُّ بالمرق والخُبْرُ ليجتزىء به عن اللَّبْنِ وبِقِيَّةِ كُلِّ شَيْءٍ، والعلّة: المرض، وصاحبها مُعْتَلٌّ...والعلّة: حدثٌ يَسْغُلُ صاحبه عن وجهه، والعليل: المريض" iii
وفي القاموس: "وتُعَلَّلُ بالأمر تَسَاغَلُ أو تَجَزَأُ، كَاعْتَلَّ... وقد اعْتَلَّ... مع دلالات عدة ، إلا أن دلالة السبب، والعذر هما المعنيان الغويان الأكثر قرباً من الدلالة الاصطلاحية للتعليل ؛ جاء في اللسان " هذا علّة لهذا ، أي سبب " (iv)، وقد ذكر الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) انه قيل : " وهذه علته : سببه " (v) ؛ وهناك معنى آخر قريب من المعنى الاصطلاحى، ذكره ابن منظور (ت ٧١١ هـ) وهو العذر إذ قال " وفي حديث عاصم بن ثابت : ما علّتي وانا جلد نابل ، أي ما عذري في ترك الجهاد ومعني أهبة القتال " (vi)، و فوضع العلة موضع العذر .
وجاء في المصباح المنير " واعتل : إذا تمسك بحجة ، ذكر معناه الفارابي ، واعلته جعله ذا علّة . ومنه إعلالات الفقهاء واعتلاياتهم " (vii)فالتعليل ذكر العلة ، وأظهرها .

العلّة والتعليل اصطلاحاً :

عرّف الشريف الجرجاني(ت ٨١٦ هـ) العلة بقوله "هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه" (viii)، وقال التهانوي " العلة بالكسر وتشديد اللام لغة اسم لعارض يعترض به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار، ولهذا سمي المرض علّة ، وقيل هي مستعملة فيما يؤثر في أمر سواء كان المؤثر صفة أو ذاتاً . وفي اصطلاح العلماء تطلق على معان منها ما يسمى علّة حقيقية وشرعية ووضعاً وعلّة اسماً ومعنى وحكماً . وهي الخارجة عن الشيء المؤثرة فيه" (ix)

التعليل : نظرة اصطلاحية وتاريخية:

التعليل في اللغة: " مصدر علل أي سقى سقياً بعد سقى " (x)، وفي الاصطلاح " تبين علّة الشيء " (xi) ما يعني القدرة على إظهارها. وكذا هو عند أهل المناظرة (أي المتكلمين) " ويطلق أيضاً على ما يستدل فيه من العلة على المعلول ويسمى برهاناً أيضاً" (xii). وعرّفه صاحب دائرة معارف القرن العشرين بقوله " علل الشيء بين علته وأثبته بالدليل " (xiii) والتعليل بعد ذلك " نوع من أنواع التأكيد والتثبيت والاطمئنان بصحة الخبر أو الحكم وذكر الشيء معللاً مما يقوي تأثيره في النفس وتفتتها به" (xiv). وهو ظاهرة واضحة في النحو العربي ، وكان واضحاً في المدونة الأولى في النحو العربي (أعني بها كتاب سيويوه). أما على مستوى المعالجة التنظيرية فلم توجد في الأقل- إلا بعد مرحلة سيويوه. ويعد كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) رانداً في هذا المجال وجاء في عقبه عمل عظيم قام به العلامة ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) فاق به من تقدّمه، وجعل من تأخر عنه عائلاً على عمله وهو كتاب (الخصائص) الذي يعدّ بحق كتاباً في أصول علم العربية وكان المؤلف قد استفاد بصورة واضحة من أنماط التأليف الأصولي السائد آنذاك .

ولقد أمسى التعليل في النحو العربي من دعائم المنهج الذي سار عليه النحويون وجعلوا العلة احد الأركان الأربعة للقياس، وهي على ما قال السيوطي (ت ٩١١ هـ) " للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم ، وعلّة جامعة " (xv)

بل تعدّ العلة " محور التفكير القياسي واشكاليته الرئيسية " (xvi) لأنها جهد المستنبط يقتصر عليها وبذل الوسع يُستفرغ لها، أما بقية أركان القياس فهي مبدولة له من دون ما أعمال فكر أو رؤية... ولهذا ينبغي ملاحظة أن ترتيب أركان القياس المارة لا يتبين أهميتها بل إن ترتيب هذه العناصر على هذا الشكل، ترتيب اعتبار في الحقيقة ، فهو لا يعبر عن الأسبقية المنطقية ولا عن القوة الابيستيمولوجية لكل عنصر، ولا عن تدرج الخطوات الفكرية لدى القائس " (xvii) ويتشارك في هذا كل من القائس النحوي، والقائس المنطقي(الكلامي) والقائس الفقهي(المجتهد). ومما يجدر ذكره ههنا أنّ البحث عن العلة تجاوز إطاره اللغوي إلى أن اتخذ قيمة قومية إذ أصبح البحث عنها بحثاً عن حكمة العرب في كلامهم فقد قال ابن جني: " اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكنه منفعة ظاهرة ، وللنفس به مسكة وعصمة ، لان فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا وكذا ، وهو أجزم لها وأحمل لها ، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقرئها منهاجاً واحداً تراعيه وتلاحظه، وتحمل لذلك مشاقه وكلفته، وتعذر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه " (xviii) .

وهكذا فإن البحث عن العلة يُصبح " نوعاً من بيان حكمة العرب" (xix) بل إن ابن جني قد بالغ كثيراً فوصل حد التعسف ومخالفة المنهج السليم في النظر إلى التعليل فقد وضع باباً سماه " في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها" (xx)، وهو خروج واضح عن خط الخليل بن احمد (أول من بسط القول فيها (العلل) (xxi) حينما سئل عن علته وطريقه إليها) على ما ذكر الزجاجي): "ف قيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علل، وإن لم ينقل ذلك عنهم، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسْتُ، وإن تكن هناك عله له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبه النظم والأقسام. وقد صحت عنده حكمة بانبيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباليه محتملة لذلك فجاز أن فعله لغير تلك العلة إلا إن ذلك ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها" (xxii)

وهذا كلام يدل على علم صاحبه وتواضعه وبعده عن المبالغة، والقول في الغيبيات بما لا يعلم، وقد نال إعجاب الزجاجي فعلق عليه قائلاً " هذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه" (xxiii) وعلى العموم فإن الوقوف على طرح الخليل السابق الذكر لإشكالية التعليل يؤدي بنا إلى مجموعة من النتائج المنهجية أو بالأحرى طرائق منهجية ينبغي مراعاتها وهي على وفق سياق النص كما يأتي :

١- يُعدّ الخليل باسطاً للتعليلات النحوية متوسعاً فيها وبصورة لم تكن عند غيره من السابقين والمعاصرين بحيث استرعى انتباه السائل .

٢- إن ظواهر العربية قائمة على العرف والعادة الجارية والسليقة اللغوية المتوارثة .

٣- التعليل كما يراه الخليل محاولة للوصول إلى العلة الحقيقية القائمة في عقول متكلمي اللغة، وقد لا يمكن إدراكها .

٤- القول بالعلل يتسم بطابع فردي اجتهادي، وعلى ذلك فهو قابل للأخذ والرد؛ وهو محاولة للوصول إلى حكمة الأشياء .

وعليه فالخليل بن احمد الفراهيدي كما يبدو كان صاحب منهج وصفي تفسيري، فهو يصف الظاهرة ويتبعها بالبحث عن علتها في محاولة للبحث عن الحكمة أي تفسير الظاهرة وحدثها إلى منزلة لا تدخله في التعسف بإصدار الأحكام ذات الصبغة المعيارية التحكيمية. ويبدو أن هذه المنهجية كانت مستحسنة عند الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) إذ عرف العلل بقوله " إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليس كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها (يعني: علل المتكلمين) ليس هذا من تلك الطريق" (xxiv). فمن ثم يفهم تقسيمه للعلل على ملاحظة التدرج في الاستنباط فيقسمها إلى علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. (xxv)

وقد رأى جمهور النحاة إلزام (العلة) وان إنكارها مالم لا يتحقق بما رأوا من إلزام القياس وضروريته في استنباط نظام اللغة وقد عبر ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) عن فكرتهم هذه بقوله: " اعلم إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو، ولا يعلم احد من العلماء أنكروه لثبوتها بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة .

" ألا ترى أن اللغة كما وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً، لم يجر إجراء القياس...فيها، واقتصر فيها على ما ورد به النقل ؟ الا ترى أن القارورة سميت قارورة لاستقرار الماء فيها ولا يسمى كل ما يستقر فيه شيء قارورة ، وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها ولا يسمى كل شيء مستديراً داراً؟ فلو قلنا إن النحو يثبت نقلاً لا قياساً وعقلاً لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو والى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للمعقول " (xxvi)

وهو نص يضرب على وتر قريب من فكرة (الكفاءة اللغوية) التي يقول بها أصحاب النحو التحويلي؛ فالإنسان السليم يمكنه أن يؤلف جملاً عديدة من دون أن يكون قد سمعها قبلاً، وذلك راجع إلى وجود مراكز في الدماغ مهمتها الجانب اللغوي من الإنسان تعمل على وفق قواعد وقوانين يعمل هؤلاء النحويون على ملاحظتها وتسجيلها .

وإذا كان كلام ابن الأنباري واضحاً كل الوضوح ولاسيما في تفرقه بين اللغة والنحو من هذا الجانب فإن ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) وهو سابقة لم يكن يمثل وضوحه إذ قال: " لكن القوم بحكمهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما مالا بد من تقبله كهيئته لا بوضعية فيه، ولا تنبيه عليه، نحو حجر ودار، وما تقدم ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس، ففطنوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزن البعيد . وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور (والممدود ما يتدارك بالقياس والإمارات، ثم اتلوه مالا بد له من السماع والروايات، فقالوا: المقصور من حالة كذا، ومن صفته كذا، والممدود من أمره كذا، ومن سببه كذا... فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وسموه بمواسمه، وعنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز.... " (xxvii)

المبحث الأول

التعليل النحوي عند أوائل النحاة

التعليل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)

لقد وقفنا فيما سبق على توسع الخليل في التعليل للظواهر النحوية ما جلب التساؤل حول طبيعة هذه التعليلات التي يذكرها (xxviii)؛ وتصفح كتاب سيبويه - وهو تلميذ الخليل البارع - يؤكد ذلك إذ احتوى الكتاب على كثير من الظواهر النحوية التي علل لها الخليل بن أحمد، وعلى ما يبدو كان الخليل لها مبتكراً، لأن ذكر سيبويه إياه في مسألة ما يؤكد أن تلك المسألة غير معللة سابقاً، ولم تكن محل نظر النحويين المتقدمين. واقتضت هذه المرحلة وهي مرحلة الخليل وسيبويه أن يوضع الكثير من التساؤلات النحوية التي يعود الفضل في طرحها إلى العقلية المتوقدة لصاحب الكتاب.

وفيما يأتي بعض النصوص التي تم اختيارها من كتاب سيبويه لمعرفة طبيعة التعليل عند الخليل ابن أحمد الفراهيدي:

١- في باب الحروف الخمسة التي يعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ... قال سيبويه: "وزعم الخليل إنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حيث قلت: كان أخاك زيد"، إلا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبدالله، تريد كأن عبدالله أخوك لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال" (xxix).

٢- قال سيبويه: "وقال الخليل (رحمه الله): كُلمني يده في يدي الرفع لا يكون غيره. لأن هذا لا يكون من صفة الكلام" (xxx).

٣- قال سيبويه: "وزعم الخليل - رحمه الله - إن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا، وما أشبه ذلك" (xxxi).

٤- وهذا حوار دار بين سيبويه وأستاذه، يقول سيبويه: "قلت: رأيت قولهم: يا زيدُ الطويل، علام نصبوا الطويل؟ قال: نُصِب لأنه صفة لمنسوب. وقال: وان شئت كان نصباً على أعني. فقلت: رأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع. قلت: ألسنت قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيته أمس الأحداث؟ قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً. فلما اطرّد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلة ..." (xxxii).

٥- قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (فأصدّق وأكّن من الصالحين) (xxxiii) فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

فإنما جروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكانهم قد اثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا" (xxxiv).

يمكن أن نقول - اعتماداً على النصوص السابقة وغيرها التي وقفنا عليها عند مطالعة الكتاب - إن تعليلات الخليل ما هي إلا تفسيراً للأنماط التركيبية المستعملة من غير أن تتجه هذه التعليلات إلى وضع القواعد وإصدار الأحكام ذات الصبغة المعيارية فمنهج الخليل أقرب إلى أن نصفه بأنه منهج وصفي تفسيري. وهو منهج يشعب فهم المتطلع المستزيد لفهم تعبيرات العربية الذي مثله سيبويه حق تمثيله).

ومرتكزات الخليل في هذا التعليل متعددة ففي النص ذي الرقم (١) يعتمد على ملاحظة الشبه الجزئي بين كان وأخواتها مع إن وأخواتها؛ واقتصر هذا الشبه على اشتراكهما في العمل، فكلاهما يعمل: الرفع والنصب. ولهذا الشبه لم تتعدد أنماط جمل الحروف المشبهة على ما هو الحال عليه في كان على ما يعتقد الخليل.

ويجعل الخليل المعنى مرتكزه في التعليل في النصين ذوي الرقمين (٢) و(٣)؛ وكأنه يستشرف ما وراء التركيب ليبرر الصورة الحالية التي صيغ على هيأتها هذا التركيب.

أما في النص ذي الرقم (٤) فإنه يُعلل بالاطراد في الاستعمال الذي يبيح بعض التركيبات من دون غيرها ما لم يطرّد. وفي النص الأخير ذي الرقم (٥) يضع الخليل علة التوهم في جزم الفعل.

وبعد فإن الملاحظ ههنا يرى أن الخليل لا يتعامل مع الظواهر النحوية تعاملاً على وتيرة واحدة فهو لا يسير على خط واحد في نظريته التعليلية، فمرة يعتمد المعنى فيبحث ما وراء النص، ومرة يعتمد الشبه الشكلي في العمل وأخرى الاطراد، وأخرى التوهم؛ ويؤدي هذا إلى القول بأن الخليل يرى أن يتعامل مع النص بما يحتمله هذا النص، فالمسألة ليست تجربة علمية ليتعامل معها بصيغة واحدة بل المسألة إنسانية تتداخل فيها علل كثيرة، ولهذا تتعدد النظرات ومن ثم فإن هذه الرؤية قد ألفت بظلالها على التعليل النحوي بإطاره العام، فكانت علته التي تذكر في مواضع التفصيل ذات مستويات كثيرة لا يجمعها إلا جامع التسويغ، والقياس.

التعليل عند سيبويه (ت ١٨٠ هـ)

فيما يأتي بعض النصوص التي توضح طبيعة التعليل كما طرحه سيبويه في كتابه:

١- قال سيبويه في تسكين آخر الفعل الماضي: "ولم يسكنوا آخر فعل، لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فنصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب. وتقول: إن فعلت فعلت فيكون في معنى إن يفعل أفعل" (xxxv).

- ٢- قال سيبويه في فتح نون الجمع: " فرّقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أنّ حرف اللين الذي هو حرف الأعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين، ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء... " (xxxvi)
- ٣- وقال في إذهاب التثنية في المنادى: " وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرة في كلامهم ولأنّ أول الكلام ابدأ النداء، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكتم عليك ، فلما كثر، وكان الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم " (xxxvii)
- ٤- قال سيبويه في: شألك والحج، اهلك والليل: " وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناءً بما يرون من الحال، ثم جرى من الذكر وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل: إياك... " (xxxviii)
- ٥- قال سيبويه في (باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء): "إعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها وعلته: إن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما إن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء. وكيونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كيونته مبتدأ " (xxxix)
- يبدو أنّ سيبويه يسير على نهج أستاذه الخليل في التعليل للظواهر التركيبية معتمداً على قرائن يسعفه بها النص الذي يدور حوله التعليل من غير إيغال أو تعسف وهذا ما نراه في النصين ذوي الرقمين (٣) و(٤) فعلة دلالة الحال الكثرة في الكلام مما يعطيها النصان.
- غير إننا نجد عمقاً وسعة في تعليلات سيبويه قد لا نجدها عند الخليل فسبويه يضع علة المرتبة من جملة ما يعتل به بمعنى إنّ وجود اللفظة في موضع يكسبها حكم أو حركة اللفظة التي اختلفت بذلك الموضع. وهو ما رأيناه في النصين ذوي الرقمين بـ (١) و(٥) وتزداد المسألة نحو الإيغال في علة الفرق الخاصة بالنص ذي الرقم (٢) ولكنه إيغال غير متعسف؛ إنّه محاولة للتفسير.

المبحث الثاني

التعليل النحوي ما بعد (الخليل وسبويه)

العلل النحوية في (الإيضاح لأسرار النحو) للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) (xl)

عقد أبو القاسم الزجاجي باباً مستقلاً تحت عنوان (باب القول في علل النحو) وضّح فيه رأيه في العلل النحوية من جهة مدى إلزامها للأحكام في الفروع ومن جهة تقسيماتها. قال في الأولى: "إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها " (xli)

وهي ليست ملزمة فالحكم قد يتخلف، وإن وجدت العلة على غير ما هي الحال عليه في العلل الموجبة، وهي علل المتكلمين؛ فإن الحكم لا يتخلف عند وجودها، وذلك راجع إلى الاختلاف في طبيعة النوعين فعلى المتكلمين علل عقلية، أما علل النحاة فإنها علل مستنبطة من ملاحظة مجموعة الظواهر التي ارتبطت بالعلة، وهي علل افتراضية بمعنى إنها محتملة الوجود.

أما في الجانب الثاني وهو تقسيمات هذه العلل فقد وضع الزجاجي تقسيماً لاقى رواجاً واسعاً في الدراسات اللاحقة. ومع بساطة تقسيمه الذي سنأتي على ذكره؛ فإنه في الوقت نفسه جامع لأنواع العلل، ويبدو أنّ البساطة والشمول هما اللتان أعطتا هذا التقسيم القبول الواسع فيما بعد حتى إن ابن مضاء القرطبي في نظريته في رفض التعليل والعلل وما ارتبط بها من نظرية العامل النحوي، اقتصر على تقسيم الزجاجي عند كلامه في نقض العلل.

قسم الزجاجي العلل النحوية على ثلاثة اضرب هي: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، وأبان عن هذه الأضرب بقوله:

" فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضهاً فقسنا عليه نظيره... فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيداً قائم إنّ قيل: بِمَ نصبتم زيداً؟ قلنا بآن، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأننا كذلك علمناه ونعلمه.. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلة القياسية: فإن يقال لمن قال نصبت زيداً بآن، في قوله: إنّ زيداً قائم، ولمّ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت أعماله لما ضارعت، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً.

وأما العلة الجدلية النظرية (xlii): فكل ما يعلل به في باب (إنّ) بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شابهتموها؟ أبلماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراحية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شابهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعول على فاعله... (إلى غير ذلك من التساؤلات) وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر " (xliii)

إن أثر المناظرات الكلامية والدينية يبدو واضحاً في تقسيم الزجاجي الأنف الذكر؛ وعلى ما يلحظ فإنه قد اعتمد معياراً يمكن أن نصفه بأنه (مدرسي) يبدأ بالطالب المبتدئ وينتهي بالعالم المستنبط للعلل.

بيد أنّ من نافلة القول حول تسميته العلل التعليمية وهي التي تعلمنا أن نطلق الكلام على سمة العرب في كلامهم تبدو غير موفقة أو بالأحرى غير دقيقة إذ إنّ قولنا: إنّ زيداً نصب لأنه اسم إنّ لا يعطينا تلك الملكة التي تتكلم بها كما نظمت العرب كلامها

بنصب اسم إن ورفع خبرها. ولعل العلة القياسية^(xlv) هي المحور في ذلك وهي التي ينبغي أن يقال عنها ما سبق من صفة العلة التعليمية ومن المناسبة أن يصطلح عليها تسمية العلة القياسية التعليمية، وفي المقابل نصطلح على العلة الأولى بتسمية: العلة الإعلامية، لأنها هي التي تعلمنا لم نصب زيد ورفع قائم في (إن زيدا قائم).

وختم الزجاجي باب العلة هذا برواية مهمة جداً عن بعض شيوخه انه سأل الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) عن علة التي يعقل بها في النحو من أين هي (وقد سبق ذكر إجابة الخليل) والزجاجي يذكره لرأي الخليل في العلة النحوية يلح إلى متابعتها له في هذا الباب فالخليل يرى نفسه مجتهداً في استنباط العلة ويمكن أن ترد علة ويأتي غيره فيضع عللاً أخرى لما لحظه، فالعلة النحوية ليست موجبة وتعتمد الاستنباط المعتمد على استقراء الظاهرة النحوية.

ونجد في كتاب الزجاجي أبواباً أخرى ومسائل ملحقة تكلم فيها عن العلة مثلت الجانب التطبيقي للباب السابق حول أنواع العلة؛ فقد جعل الباب الثامن عشر^(xlv) في (علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه) والباب التاسع عشر^(xlvi) في (علة ثقل الفعل، وخفة الاسم)، والباب العشرون^(xlvii) في (علة امتناع الأفعال من الخفض) وفي نهاية كتابه ذكر المسائل مختلفة يرتبط بعضها بالعلة وهي:

مسألة^(xlviii) " ولم يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، ولم يعمل المصدر عمل اسم الفاعل، ولم عملت إن وما الحجازية عمل الفعل، ولم يجز فيها كل ما جاز فيه "

وجعل مسألة^(xlix) في " لم أجاز الميرد إن زيدا ضربت، ولم يجز زيد ضربت؛ وعلى العموم فمدار أبوابه حول العلة من القسم الثالث ويعرض لوجوه العلة في الموضوع الواحد بحسب آراء العلماء فقد يذكر آراء البصريين وآراء الكوفيين .

العلة النحوية في الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ):

يعد ابن جني المنظر الأول لأصول النحو العربي إذ قدم في كتابه هذا عرضاً واسعاً للجوانب الالبيستيمولوجية للنحو العربي وقد مثلت (علة النحوية) وإشكالاتها احد تلك الجوانب. ويظهر في هذا التنظير وبصورة واضحة أثر الفكر الاعتقادي، والمذهب الديني في تناول مسألة العلة بالدراسة، ويبدو أن ابن جني قد وجد صلة قائمة بين علوم (الفقه والكلام والنحو) وهي صلة وثيقة لما تشتمل عليه هذه العلوم من الصيغة البيانية ذات المعنى الاستدلالي؛ فكان من أولى مسائل تناول العلة هو وضع حل لإشكالية طبيعة العلة النحوية هل هي كالعلة الكلامية الموجبة إي إن المعلول لا يتخلف عن علته، أم هي كالعلة الفقهية التي لا يمكن أن تحدد على وجه الدقة إلا بنص؟ وما عدا ذلك فهي ظنية.

كما إنها عبارة عن إمارات (علامات) للأحكام وليست بعلة حقيقية لان الله تعالى هو الذي جعلها علة لا هي بذاتها، أو بلازم عقلي خارجي، يقول ابن جني في هذا الشأن: " باب ذكر علل النحويين أكلامية هي أم فقهية. اعلم أن علل النحويين – واعني بذلك حداقهم المتقين لا ألقاهم المستضعفين – اقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين"⁽ⁱ⁾.

فابن جني يعتقد أن علل حداق أهل النحو تقترب من علل أهل الكلام وسبب هذا القرب باعتقاده هو " ذلك إنهم (أي النحويين) إنما يحيلون على الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنها إنما هي أعلام وإمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عتاً، غير بادية الصفحة لنا... "⁽ⁱⁱ⁾

إذ يمكن أن نقول إن العلة النحوية علة حسية ورابط اقترابها من العلة الكلامية هو إمكانية الإدراك غير أن درجة الكلامية متقدمة لارتباطها بالعقل المجرد وهي لذلك ملزمة. أما العلة النحوية فتعتمد الحس الفردي في إدراكها فمن ثم فهي مستنبطة اجتهدية وغير ملزمة.

ومن باب عدم إلزامها عقد ابن جني باباً في (تخصيص العلة)⁽ⁱⁱⁱ⁾ أي تخلف الحكم مع وجود العلة يقول فيه: " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة وذلك إنها وان تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً. وإن كان على غير قياس ومستقلاً"⁽ⁱⁱⁱ⁾ ويعقب يقوله: " وليس كذلك على المتكلمين، لأنها لا قدرة على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره "^(iv)

ثم يقسم ابن جني علل النحو تقسيماً على وفق إلزامها كأنه يوضح ذلك الاقتراب الذي ذكره من علل المتكلمين فيقول: " ثم اعلم بعد هذا أن علل النحويين على ضربين: احدهما ما لا بُدَّ منه، وهو لا حق بعلة المتكلمين وهو قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها، وياً لانكسار ما قبلها، نحو ضورب وقراطيس... ومن ذلك امتناع الابتداء بالسكان"^(iv).

وضرب آخر غير مطرد الحكم ويمكن أن يتخلف الحكم بوجودها وهي غير ملزمة وهذه العلة مفتقرة إلى شيء خارج فيها وهو الاحتياط لتجنب تخصيصها بأن تستوفي جميع شروط العلة فقول القائل " إن الواو والياء متى تحركا وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين نحو قام وباع وغزا ورمى... فإذا ادخل عليه فليل له: قد صحنا في نحو غزوا ورميا وغزوان وصميان... اخذ يتطلب ويتعذر... "^(vi)

إذ الاحتياط هاهنا يكون باستيفاء مجموع أطراف العلة المبطله لها فيقال في العلة السابقة: " إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعري الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لا بُدَّ من صحة الواو والياء فيه أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه، فإنهما يقبلان ألفاً"^(lvii)

ويبدو أن ابن جني ما عقد هذا الباب في تخصيص العلة إلا محاولة منه للخروج على ما يتوارد على العلة النحوية من عدم قدرة أطرها مما يمنعها أن تلتحق بعلة المتكلمين، وذلك بأنه يذكر مواضع العلة المعنية جميعها، التي تنتقض فيها محاولاً استدراك هذا النقص عند وضع قاعدة العلة. ولعلنا لاحظ التكلف في هذا الالتحاق أو سعة المواضع التي تخصص فيها العلة فوضع تقسيماً آخر للعلة إذ قال: " اعلم أن أكثر العلة عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفصلة أو ما شابه في اللفظ الفصلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك... وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة... "^(lviii)

وهي كما تبدو محاولة للفَّ والدوران، إذ انه لم يبين المعيار المعتمد في الاصطلاح بمصطلحي العلة والسبب، وما كل هذا إلا لإلحاق العلل النحوية بالعلل الكلامية ، اللتين لا يمكن جمعها في إطار واحد هو (الإلزام) لاختلاف طبيعة كل منهما وأسسهما المعتمدة .

ويبدو أنَّ ابن السراج قد لاحظ صعوبة حصر العلة بألفاظ يسيرة فاتخذ ابن جني موطناً لعدم المواخذة فقال: " وهو الذي قدمناه آنفاً هو الذي عناه أبو بكر (يعني ابن السراج) رحمه الله بقوله: قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عُد بعضها لم تكن علة" (lix)

وقد تناول ابن جني معظم أبواب التعليل والعلة، واعتمد من جاء بعده على ما قدمه، ولهذا عدّناها المنظر الأول لعلم أصول النحو ، أما بقية الأبواب التي عقدها فهي (ix) (باب العلة إذا لم تتعد لم تصح) ، (باب العلة وعلّة العلة)، وذكر فيه تقسيم ابن السراج (lxi) للعلل ورأى إن قوله بعلّة العلة ما هو إلا إتمام وشرح للعلّة و(باب في حكم المعلول بعلتين) و(باب في إدراج العلة واختصارها) و(باب في دور الاعتلال) و(باب في الرد على ما اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عند أحكام العلة) و(باب الاعتلال بأفعالهم) و(باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط) و(باب في إن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها) وغيرها.

وبعد فإن ابن جني قد خط منهجاً لتناول الأصول النحوية وهو ذات صبغة فقهية واضحة ، وقد عمل على تمديد بحث القياس الفقهي (والعلة أهم أركانه) إلى الدراسة النحوية حتى قال بعض الباحثين في كلام شمل المتأخرين أيضاً مما اقتدى بخطى ابن جني " فأنهم في مجال التنظير لأصول النحو قد استنسخوا الهيكل الإيستيمولوجي لـ (علم أصول الفقه) ، لقد بقي علم أصول الفقه على الدوام النموذج الذي يفكر به علماء أصول النحو" (lxii)

ويخصّ ابن جني وابن الأنباري فيقول عنهما: " لا تختلف أنواع القياس لدى النحاة عنها لدى الفقهاء، بل إن أولئك الذين نظروا للقياس في النحو كابن جني وابن الأنباري، لم يعملوا في حقيقة الأمر إلا على تمديد عمل الفقهاء على النحو" (lxiii) .
ويلعل الباحث سبب هذا التأثير من دون أن يكون هذا مقلداً من أهمية عملهم في التنظير النحوي – بقوله انه بفعل " اتصالهم المباشر بالفقه وأصوله، وكان فيهم من ساهم في التأليف فيهما كما ساهم الكثير منهم في المناظرات الكلامية، هذا فضلاً عن وحدة الموضوع ووحدة المنهج في العلوم البيانية الاستدلالية مما يجعل الأخذ والعطاء بينهما عملية متواصلة" (lxiv) .

المبحث الثالث

موقف ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) والمحدثين من التعليل

يُعنى البحث العلمي الحديث بالظواهر من ناحية صفاتها، ولا يجعل من مهمته البحث عن الهدف والغاية، لان البحث في غايات الظواهر يخرج عن نطاق الممكن إلى عينيات لا تفيد موضوع البحث (lxv) ويبدو انه يعني من علل أرسطو بالعلّة الصورية دون غيرها ف(العلّة الصورية تسمى أيضاً الفاعلة) معترف بها في العلم، لأنها تصف الوضع المعين، وتصف كيفية حدوثه، أما العلة الغائبة (وهي إحدى علل أرسطو) فغير معترف بها علمياً لأنها تتكلم أكثر مما تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختيار صدقها أو كذبها) (lxvi) وقد امتلأ بها التراث النحوي العربي.

وعلى هذا فإن المحدثين من إتباع المنهج الوصفي يرون تعسف الكثير من العلل الذي يذكرها النحاة للظواهر النحوية. وهم على هذا النحو يؤكدون أهمية النظرية التي تبناها ابن مضاء إلغاء العلل الثواني والثالث وإلغاء نظرية العامل النحوي اللتين تبنّتها المدرستان الأساسيتان في النحو؛ وهما مدرستا البصرة والكوفة، وهنا يجب أن نلاحظ الموقف الفكري للمحدثين من جهة ولابن مضاء من جهة أخرى. فابن مضاء متأثر بالاتجاه المذهبي السائد آنذاك، وهو المذهب الظاهري، أما المحدثون فلا شأن لهم في منهجهم إلا الابتعاد عن الغيبيات في تخريج الظواهر النحوية والاقتراب بالبحث اللغوي إلى الحقائق العلمية من دون الحدس والتخمين. لقد رأى ابن مضاء انه لما كانت غاية الدراسات النحوية أن تكسبنا معرفة بطريقة العرب في كلامها فانه يجب الأخذ بالعلل الأولى، وطرح باقي العلل إذ في الأولى الكفاية لما نريد فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم تُرْفَع ؟ فيقال : لانه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول: ولم رُفِعَ الفاعل ؟ فالجواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر" (lxvii)

أما ما يعلل به النحويون لهذا ولما بعده فهو على ما يقول ابن مضاء: " فلا يزيدنا ذلك علماً بان الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم" (lxviii).
فالطريق الصحيح للبحث النحوي أن يعتمد الاستقراء للظواهر ليخرج منه بأحكام ذات مصداق. وبهذا فإن العلل النحوية على ما يرى بعض المحدثين: "حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء، وقد تكون ضرورية في بعض الحالات وتلحق معلولها في الوجود" (lxix).

يقول ابن مضاء في هذه العلل: " إن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بكلام العرب المدرك منا بالنظر. والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا إن العرب امة حكمه ، وذلك في بعض المواضع " (lxx) .
وعلى هذا فإن ابن مضاء يعد رائداً في الوصفية العربية وفي التفكير المعاصر ورائداً أيضاً في مناقشة أصول النحو العربي كما وضعتها المدرسة البصرية فحاول ردها (lxxi)، على أن الأمر لم يكن ليعطي رأيه صدى ولو شيئاً بسيطاً في الدراسات النحوية.

نتائج البحث

- بعد الخوض في مفهوم التعليل في الدرس النحوي عند القدماء أو المحدثين يمكن أن نقول:
- ١- لقد جعل الخليل ومن بعده سيبويه التعليل جزءاً مهماً من منهجيهما التفسيري للكلام العربي وظواهره، ويبدو أن سيبويه كان حريصاً على أن ينقل لنا ذلك عبر طائفة واسعة من حوارته مع أستاذه .
 - ٢- إن الانسجام الذي نراه للتعليل مع المنهج التفسيري عند سيبويه، انحسر إلى معيارية هي أقرب إلى أن يكون التعليل أو العلة السبب وما يجري في الكلام نتيجته عندما تم ربط التعليل بعلم الفقهاء.
 - ٣- يبدو أن ابن مضاء القرطبي انتفض على ما أُل إليه التعليل في مرحلته الثانية وازدياد معياريته عند المتأخرين لا ما كان عليه الحال عند الخليل وسيبويه.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- الأصول دراسة إبسيتمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/د.تمام حسان/نشر مشترك/دائرة الشؤون الثقافية/بغداد. ١٩٨٨
- ٢- الأصول في النحو / أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)/تحقيق د.عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة (بيروت)/ ط٢ / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣- أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث/د. محمد عبد/عالم الكتب/القاهرة/ ط٢ / ١٩٧٨م
- ٤- الاقتراح في علم أصول النحو (كتاب) / جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) / تحقيق د. احمد سليم الحمصي و د. محمد احمد قاسم/نشر جروس بروس/ ط١ / ١٩٨٨ .
- ٥- الإيضاح في علل النحو / أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) / تحقيق د. مازن مبارك / دار النفائس / بيروت/ ط ٢ / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٦- بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية / د. محمد عابد الجابري / نشر وطبع مركز دراسات الوحدة العربية / ط ١ / ١٩٨٦م .
- ٧- التعريفات/القاضي الشريف الجرجاني/قدم لها د. احمد مطلوب/ دائرة الشؤون الثقافية/بغداد.
- ٨- التعليل في اللغة العربية/ د. هادي نهر/ مجلة آداب المستنصرية / العدد (١٥) / ١٩٨٧م .
- ٩- الخصائص/ابو الفتح عثمان بن جني / تحقيق محمد علي النجار/ دار الهدى للطباعة والنشر/ بيروت/ ط٢ / مقصورة على الطبعة العربية).
- ١٠- دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي / دار المعرفة / بيروت / ط٣ / ١٩٧١ م .
- ١١- الرد على النحاة /ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)/تحقيق د. شوقي ضيف/دار المعارف/ط٣/١٩٨٨م
- ١٢- طبقات فحول الشعراء/ محمد بن سلام الجمحي(ت ٢٣١هـ)/تحقيق د.محمود محمد شاكر/مطبعة المدني / القاهرة / ١٩٧٤م .
- ١٣- العربية وعلم اللغة البنيوي/ دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث / د. حلمي خليل / دار المعرفة الجامعة/ الفنية للطباعة والنشر/ ط١ / ١٩٨٨م .
- ١٤- العلة النحوية : تأريخ وتطور(حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) / د . محمود جاسم الدرويش / رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة بغداد / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ١٥- في أصول اللغة والنحو/د. فؤاد حنا/نشر مكتبة لبنان/مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر/بيروت.
- ١٦- القاموس المحيط / مجد الدين الفيروز آبادي / المؤسسة العربية للطباعة والنشر .
- ١٧- كتاب سيبويه/ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر/تحقيق:عبد السلام هارون/عالم الكتب / بيروت .
- ١٨- كشاف اصطلاحات الفنون / الشيخ المولوي محمد أعلى بن علي التهانوي/شركة الخياط / المكتبة الإسلامية / بيروت.
- ١٩- لسان العرب / ابن منظور / مصورة عن طبعة بولاق / مصر .
- ٢٠- اللغة بين المعيارية والوصفية/د. تمام حسان/مطبعة النجاح الجديدة/نشر دار الثقافة/الدار البيضاء/١٤٠٠هـ-١٩٨٠م
- ٢١- النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص/ د. عبد القادر المهيري و د. حمادي حمود و د. عبد السلام المسدي / الدار التونسية للنشر / المطبعة العربية/ تونس / ١٩٨٨م .

الهوامش

- (i) طبقات فحول الشعراء : ١٤/١ .
- (ii) ينظر : في اصول اللغة والنحو : ١٣١ .
- (iii) العين : باب العين واللام .
- (iv) لسان العرب : مادة (علل) .
- (v) القاموس المحيط : مادة (علل) .
- (vi) نفسه .
- (vii) المصباح المنير : ٧٧/٢ (عن العلة النحوية – تأريخ وتطور : ١٥) .
- (viii) التعريفات : ٨٨ .
- (ix) كشاف اصطلاحات الفنون : ١٠٤٥/٤ .
- (x) كشاف اصطلاحات الفنون : ١٠٤٥/٤ .
- (xi) دائرة معارف في القرن العشرين : ٥٨٣/٦ .
- (xii) كشاف اصطلاحات الفنون : ١٠٤٥/٤ .
- (xiii) دائرة معارف القرن العشرين : ٥٨٣/٦ .
- (xiv) التعليل في اللغة العربية : ٣١٩ (بحث) .
- (xv) الاقتراح : ٧١ .
- (xvi) بنية العقل العربي : ١٥٨ .
- (xvii) نفسه : ١٤٥ .
- (xviii) الخصائص : ٢٣٧/١ .
- (xix) الأصول (تمام) : ١٧٧ .
- (xx) الخصائص : ٢٣٧/١ .
- (xxi) في أصول اللغة والنحو : ١٣١ .
- (xxii) الإيضاح : ٦٥ – ٦٦ .
- (xxiii) نفسه : ٦٦ .
- (xxiv) الإيضاح : ٦٤ .
- (xxv) ينظر : نفسه .
- (xxvi) لمع الأدلة : ٤٤ عن : النظرية اللسانية والشعرية : ١٤٠ – ١٤١ .
- (xxvii) الخصائص : ٤٢/٢ – ٤٣ ، وينظر : النظرية اللسانية والشعرية : ١٣٤ .
- (xxviii) ينظر : الإيضاح : ٦٥ – ٦٦ (وقد سبق ذكره)
- (xxix) الكتاب : ١٣١/٢ .
- (xxx) نفسه : ٣٩٥/١ .
- (xxxi) الكتاب : ١٩٦/٢ .
- (xxxii) نفسه : ١٨٣/٢ .
- (xxxiii) المنافقون : ١٠ .
- (xxxiv) الكتاب : ١٠٠/٣ – ١٠١ .
- (xxxv) الكتاب : ١٦/١ .
- (xxxvi) نفسه : ١٨/١ .
- (xxxvii) نفسه : ٢٠٨/٢ .
- (xxxviii) نفسه : ٢٧٥/١ .
- (xxxix) الكتاب : ٩/٣ – ١٠ .
- (xl) صَرف ناسخ الكتاب عنوانه إلى (الإيضاح في علل النحو) وقد ذكر الزجاجي عنوان كتابه في المقدمة بقوله: (الإيضاح لأسرار النحو) .

- (^{li}) الإيضاح : ٦٤ .
- (^{lii}) فهي نفسه تعكس الحالة الفكرية السائدة آنذاك .
- (^{liiii}) الإيضاح : ٦٤ - ٦٥ .
- (^{liiv}) لقد اشرفنا فيما سبق إلى أن القياس واعني المظاهر الفعلية منه تقترب من أقوال المحدثين من المدرسة النحوية التحويلية في فكرة (الكفاءة اللغوية) للفرد والكفاءة اللغوية هي المسؤولة عن نظم الكثير من الجمل مما لم تكن قد طرقت أسماعنا من قبل .
- (^{liv}) الإيضاح : ٩٧-٩٩ (ترقيم الأبواب هو من عمل المحقق في الفهرست)
- (^{lv}) نفسه : ١٠٠ - ١٠١ .
- (^{lvii}) نفسه : ١٠٢ - ١٠٦ .
- (^{lviii}) نفسه : ١٣٥ - ١٣٦ .
- (^{lix}) نفسه : ١٣٧ .
- (^l) الخصائص : ٤٨/١ .
- (^{li}) نفسه .
- (^{lii}) هذا المصطلح هو مبحث مستعار من الفقه (المحقق) وقد سمي السبوطي : القوادح في العلة: بنية العقل العربي : ١٦٨ .
- (^{liii}) الخصائص : ١٤٤/١ - ١٤٥ .
- (^{liv}) نفسه : ١٤٥/١ .
- (^{lv}) نفسه .
- (^{lvi}) نفسه : ١٤٦/١ .
- (^{lvii}) الخصائص : ١٤٧/١ .
- (^{lviii}) نفسه : ١٦٤/١ .
- (^{lix}) نفسه : ١٦١/١ .
- (^{lx}) نفسه : ١٦٩/١ - ١٧٣ ، ١٧٤-١٧٣/١ ، ١٧٤-١٧٣/١ ، ١٨١-١٧٤/١ ، ١٨١-١٧٣/١ ، ١٨٣-١٨١/١ ، ١٨٣-١٨١/١ ، ١٨٤-١٨٣/١ ، ١٩٤/١ - ١٩٤/١ ، ١٩٧/١ - ٢٣٧/١ - ٥١ (على الترتيب) .
- (^{lxi}) ينظر الأصول في النحو : ٣٥/١ .
- (^{lxii}) بنية العقل العربي : ١٤١ .
- (^{lxiii}) نفسه : ١٥٠ .
- (^{lxiv}) نفسه .
- (^{lxv}) أصول النحو العربي : ١٦٦ .
- (^{lxvi}) اللغة بين الوصفية والمعيارية : ٤٦ .
- (^{lxvii}) الرد على النحاة ، ١٣٠ .
- (^{lxviii}) الرد على النحاة : ١٣٠ - ١٣١ .
- (^{lxix}) الأصول : ١٨٠ .
- (^{lxx}) الرد على النحاة : ١٣١ .
- (^{lxxi}) العربية وعلم اللغة النبوية : ٥٩ .